# اشاعة الثقافة الرقمية في الفضاء المعرفي للمجتمع

أ. د. سليم علي الوردي
رئيس قسم المحاسبة

**الملخص :**

تتمثل واحدة من اشكاليات الثقافة العراقية المعاصرة في عزوف معظم القراء العراقيين عن مطالعة المادة الرقمية في النتاجات الفكرية . وقد ساير الكتاب مزاج القارئ ، فراحوا يقفزون الى استخلاص الاحكام من دون ان يستندوا الى البيانات العددية التي تمثل معلومات حقيقية . وقد نجم ذلك عن رزوح الثقافة العراقية المعاصرة تحت تأثير البرامج السياسية المؤدلجة التي تؤطر وعي الناس بمسلماتها العقائدية " اليقينية " .

ان ضعف البعد العددي يعبر عن خلل بنيوي في الثقافة ، لان ظواهر الطبيعة والمجتمع تمثل وحدة الكمّ والكيّف ، ولا وجود لاحدهما من دون الاخر . فماهيات الاشياء لاتتجلى في واقع الحياة الا ضمن قياسات الكمّ . وتعزو الورقة ضعف البعد العددي في وعينا ، الى تداعيات البداوة في ثقافتنا المعاصرة . لان البداوة تقوم على الفطرة ، ولا تحتاج ماتتطلبه الحضارة من اساليب الحساب والاحصاء والقياس .

ولأن العراقيين لم يساهموا في الانجازات الحضارية المعاصرة ، نراهم منغمسين في ثقافة الشعارات والبرامج العقائدية العائمة التي لاتخضع للحساب والقياس .

ان في مُقدمة مؤشرات الديمقراطية الحقيقية ، هي محاسبة الناس لحكوماتها ، حول تحقيق الاهداف التي قطعتها على نفسها في برامجها المعلنة . ولهذا نجد ان المعايير الرقمية هي اكثر مايؤرق الحاكم في النظام الديمقراطي ، لانها تمثل بيانات قاطعة ، تخضع فاعلية اداء الحاكم في النظام للقياس . شاع لدينا في السنوات الاخيرة اصلاح " الشفافية " واصبح صنو الديمقراطية . وهي ماتؤشر اتاحة المعلومات والبيانات عما يجري في اروقة الدوائر والمؤسسات من دون تكتم او تضبيب . بيد ان الشفافية تفقد جدواها ان لم يكن هناك من يروم الاستشفاف . وهنا تكمن اهمية الثقافة الرقمية ، بوصفها احد مؤشرات نضج الرأي العام المؤهل لاصدار الاحكام الصحيحة والمنصفة ، استنادا الى ماتتيحه له الشفافية من حقائق وبيانات .

وتخلص الورقة الى ان تغذية الشعور لدى الناس بأهمية البعد العددي في تقييم الاحداث ومجريات الامور ، يمثل متطلبا جوهريا في التحول الى مجتمع ديمقراطي تعددي .

# POPULARISATION OF THE DIGITAL CULTURE IN THE SPACE OF SOCIETY

**By Professor Dr. Saleem Al-Wardi**

**Abstract**

One of the problems of the Iraqi contemporary culture lies in the fact that most of the Iraqi readers refrain from reading a digital material as an intellectual product. Writers, therefore, started to satisfy the reader's taste. They started to jump to conclusions without referring to digital data which represents real information. As a result the Iraqi contemporary culture fell under the influence of political programs which form the frame of the ideological awareness of the people.

The weakness of the digital distance denotes an error in the structure of culture because the natural phenomena and society represent the unity of quantity and the know-how which are inseparable, one cannot exist without the existence of the other.

The identification of things does not materialize in the reality of life unless it is accompanied by quantity.

This paper attributes the weakness of the digital distance in our awareness to the primitive nature in our contemporary culture, because primitiveness does not actually need the methods of computation and statistics which are in use in our present civilization.

Because the Iraqis do not participate in the cultural contemporary accomplishments, we often see them indulged in public slogans and ideological programs which do not submit to computation.

Real democracy includes the interrogation of the governments by their people. People ask their governments about the achievements of their programs mentioned in their agenda. That is why the digital criteria worry the ruler in a democratic regime, because they represent absolute data which makes the performance of the ruler in a regime subject to these criteria.

During the last few years the term "transparency" emerged and became one of the features of democracy. This provides the opportunity of getting unclassified information and data relating to what happens in the corridors of government departments which are clear and not cloudy. Transparency, however, losses feasibility if there is no one who wishes to make use of it. There lies the importance of the digital culture being the maturity of the public opinion which is qualified to issue the right and fair judgment according to the data and information provided by the transparency.

This paper ends up with feeding the people with the feeling of the importance of the digital distance in the judgment of the events which represents the substantial requirement needed for the transformation into a diverse democratic society.

**1- اطار الورقة :**

من خلال قراءتي لمزاج وميول القارئ العراقي تكوّن لدي انطباع انه غير ميّال لمطالعة المادة الرقمية . بل وان عدداً ليس بالقليل من القرّاء يمجّ المادة المنشورة اذا كانت تستغرقها الارقام والجداول ، وقد يعزف عن قراءتها . ويبدو ان معظم الكتّاب في وسائل الاعلام Media باتوا يسايرون مزاج القارئ ، فنراهم غالباً ما يقفزون الى الاحكام من دون ان يكونوا قد استندوا الى البيانات data . وتمثل البيانات معلومات حقيقية ، سواء

اكانت على سبيل القياس او الاحصاء ، توظف لاغراض التفكر والتحليل والتفسير والنقاش ، لتبنى عليها الاستنتاجات والاحكام المستخلصة .
لقد رزحت الثقافة العراقية المعاصرة تحت تأثير البرامج السياسية المؤدلجة التي تؤطر الفرد بمسلماتها العقائدية " اليقينية " . وتجعله يرى ويقيّم جميع الاحداث والظواهر والوقائع في ضوء املاءات هذا الاطار . لهذا نجد ان معظم الاطاريح الفكرية تقوم على الاحكام ، من دون ان تستند في تحليلها الى البيانات والارقام .
بعد احداث التاسع من نيسان 2003 شعرت بوطأة هذه الثقافة على وعي المواطن العراقي ، الذي راح يرسم ملامح وردية لمستقبله القريب ، لا سيما بعد انهاء الحصار الاقتصادي على العراق ، والتطلع الى تصدير مقادير كبيرة من النفط تعوضه عوائدها بسخاء عما فاته . وكرّست لدى العراقيين هذه الصورة " المشرقة " الوعود المجانية للطواقم السياسية . فسارعت في حينه الى نشر مقالة في ايلول 2003 تحت عنوان : " الارقام تقينا شطط الاوهام " (1) : نبهت فيها الى ان الفردوس " الخليجي " ليس في متناول العراقيين قريباً ، فهم ليسوا على قاب قوسين منه . ما يرتب عليهم ان يكوّنوا رؤية تنموية خاصة بهم ، تنتشلهم من الوهدة التنموية التي هم فيها .
وتندرج هذه الورقة في سياق توقي الى ان تأخذ الثقافة الرقمية موقعها المناسب في الفضاء المعرفي للمجتمع العراقي ، بعد ان اسلمتهم عقود العوز والحرمان الى ملكوت الاحلام الوردية .

## 2- الكيّف والكمّ فلسفياً

الكيّف Quality والكمّ Quantity : مقولتان فلسفيتان تحكمان وجود الاشياء والظواهر . ولا وجود للاشياء والظواهر ان لم تنطو على صفات وخواص تميّزها عن بعضها الاخر . وهو ما نطلق عليه تسمية " الماهية " ، والتي تجعل الشيء على ما هو عليه . بيد ان الماهية لا تتجلى في واقع الحياة الا ضمن قياسات الكمّ بصيغه المختلفة : البعد ، والسعة والمساحة والكثافة والوزن .. وغيرها . وثمة مقاييس لوجود الماهية واستقرارها على ما هي عليه ، او خضوعها للتغيير . الحرارة – مثلاً – تحول الاشياء من الحالة الصلبة ، الى السائلة ، والى الغازيّة . وهذا ينطبق على مضامين حركة المجتمع . فحينما تحتدم تناقضات النظام الاجتماعي المعني وتبلغ مقاييس عالية من الاحتدام ، يتعذر فيها استمراره ، عندها يتحقق التحول الى نظام اجتماعي جديد مؤهل لاحتواء تلك التناقضات على طريق معالجتها : أي التحول الى ماهية جديدة .
ويفترض ان توفق الدراسات الاجتماعية بين التحليل الكمّي والكيّفي (النوعي) للظواهر والعمليات الاجتماعية . لنكشف عن جوهر تلك الظواهر والعمليات عبر تجلياتها الكميّة

والرقميّة . وتقترن التغيرات الكيفية بتراكم التغيرات الكميّة . وغالباً ما تؤشر الاخيرة تباشير الاتجاهات النوعية الجديدة في حركة وتطور الظاهرة المعنية .

**3- العلوم العددية بين البداوة والحضارة :**

يبدو لي ان سأم معظم القرّاء العراقيين من المادة الرقمية انما يعود الى تداعيات البداوة في ثقافتهم . والمعروف ان البداوة تقوم على المعارف الفطرية ، التي لا يتطلب تحصيلها التحليل والحساب . خلاف الحضارة (العمران بلغة ابن خلدون) التي تقوم على الصنائع وفنونها ، وما تتطلبه من الاحاطة بالعلوم والمهارات العددية مثل : الحساب والهندسة والجبر ، والاحصاء . ولهذا شعر الاعراب بحاجتهم الى العلوم العددية حين انخرطوا ببناء صروح الحضارة العربية الاسلامية . وينقل ابن خلدون في مقدمته ان الخليفة ابو جعفر المنصور ارسل الى ملك الروم طلباً بتزويده بكتب التعاليم ، فارسل اليه بكتاب اقليدس " الاصول والاركان " ، وهو ابسط ما وضع للمتعلمين في العلوم العددية ، وترجم الى العربية من اليونانية (2) . ويبدو ان الخليفة ابو جعفر المنصور قد افاد منه شخصياً ، واستعان ببعض قواعده العددية في محاسبة اهل الصنائع ( وخاصة البنائين ) . فكان يحدد مكافأتهم يومياً بعد قياس انجازهم .

ويبدو ان الناس وتحت تأثير ثقافتهم البدوية في السخاء والكرم وقد سأموا سلوك ابي جعفر المنصور في محاسبة اصحاب الصنائع والبنائين واتهموه بالبخل والشحّ . واطلقوا عليه لقب " الدوانيقي " ، من دَانق : وهو سدس الدرهم وقتذاك . وقد التصق لقب الدوانيقي ( ما يقابل ابو فليس في لغتنا المتداولة ) بابي جعفر المنصور حتى يومنا هذا (3) .

ينبغي ان لا يفوتنا ونحن نشير الى افادة العباسيين من العلوم العددية للحضارة اليونانية ، ان حضارات وادي الرافدين قد سبقت العلوم العددية لحضارات اليونان والهنود بعشرات القرُون . فقد استخدم السومريون السلّم العشري في العدد . وهم اول من اكتشف المرتبة العددية والعمليات الاربع . وكتب الاستاذ فرايبرك الباحث في معهد الرياضيات في السويد مجموعة ابحاث عن الجذور الاولى للرياضيات البابلية . وتوصل عام 1979 الى ان معارف العراقيين القدامى في مجال علم الرياضيات تمتد بتأريخها الى 3000 سنة ق . م . (4)

ومما يجدر ذكره ان الاسلام بوصفه ديناً مدنياً قد شدد على العدّ والاحصاء . وقد جاء ذلك في (16) اية من القران الكريم (5) . وابرزها الاية 28 من سورة الجن : " واحاط بما لديهم واحصى كل شيء عدداً " . والاحاطة هنا تعني ادراك جميع جوانب الشيء ( ماهيته ) مقترناً بعدّه ، واحصائه . وعلى هذا النحو جمع بين الكيّف والكمّ . كما

ويشدد القران الكريم في ايات عديدة على ان الكون يخضع في حركته لنظام متوازن بدقة ، ولو اختل هذا النظام والتناسبات التي تحكمه لفسدت الارض والحياة : " واثبتنا فيها من كل شيء موزون " ( الحجر :29) و" كل شيء عنده بمقدار (الرعد : 8 ) وما ظاهرة الاحتباس الحراري Global Warming الذي يهدد وجود البشرية على كوكب الارض الا نتيجة انتهاك الانسان لتوازنات الطبيعة (6) .

وينقل ان رسول الله ( صلعم ) هو اول من استخدم مفردة " الاحصاء " . فحين وصل الى المدينة بعد الهجرة قال لاصحابه :

" احصوا لي كل من يلفظ بلا اله الا الله "

" احصوا لي كل من يحمل السلاح من الرجال " (7)

ويستشف مما جاء اعلاه ان الرسول ( صلعم ) قد وظف الاحصاء في ارساء اسس دولته في المدينة . وقد حرص ابتداء على معرفة موازين القوى السياسية ( بلغة اليوم ) : بين المسلمين من جانب ، وغير المسلمين من جانب اخر .

لم يقتصر ابن خلدون على تناول اهمية العلوم العددية ووظائفها في مجال المعاملات والفرائض (المواريث والزكاة ) ، بل والقى الضوء على دورها في تثقيف العقول ورياضتها ، حيث يقول

" الابتداء بها ، لانها معارف متضحة وبراهين منظمة ، فينشأ عنها في الغالب عقل مضيء درّب على الصواب . وقد يقال : من اخذ نفسه بتعلم الحساب اول مرة ، انه يغلب عليه الصدق ، لما في الحساب من دقة المباني ومناقشة النفس ، فيصير ذلك خلقاً ويتعود الصدق ويلازمه مذهباً .

وينقل ابن خلدون عن شيوخه قولهم :

" ممارسة علم الهندسة للفكر بمثابة الصابون للثوب الذي يغسل منه الاقذار ويقيه من الاوظار والادران ، وانما ذلك لما اشرنا اليه من ترتبه وانتظامه " (8)

## 4- بين ثقافة : الشعارات والانجازات .

يستخدم الانسان عادة الاداة التي يحتاجها . ففي السجالات السياسية والعقائدية يحتاج المساجل الى ادوات المحاججة ، من ادلة واسانيد عقلية ونقلية . اما في المنافسة الحضارية فانه يستند الى الانجازات التي حققها ، وغالباً ما تكون قابلة للقياس . ويسترعي الانتباه ان العراقيين المعاصرين قد ورثوا من القرون الغابرة نزعة الجدل العقائدي والمذهبي . فقد اطلقت الدعوة والحضارة الاسلامية في العراق حراكاً فكرياً قلّ نظيره في حياة الشعوب . فنشأت وترعرعت فيه المذاهب الفقهية والمدارس الكلامية .

المفارقة هي ان العراقيين المعاصرين لا يزالون يتشبثون بالادوات والوسائل السجالية لايام زمان ، بينما اصبحت الامم تتنافس وتتبارى بانجازاتها التي يمكن اخضاعها للقياس والتيقن من مدى صدقيتها وجدارتها . ولان العراقيين في يومنا هذا لم ينخرطوا في ميدان المنافسة الحضارية باوجهها المختلفة : الاقتصادية والعلمية والثقافية ، مع الامم الاخرى - اذ لم يجدوا في خزينهم ما يتنافسون به - نراهم يلوذون بالسجالات العقائدية والسياسية ، وينتشون حين يسجلون الغلبة في هذا السجال او ذاك . وهو ما يضعف شعورهم بالحاجة الى الادلة والادوات الرقمية .

تمثل تجربة الصين الشعبية مثلاً حياً للمفارقة بين ثقافة السجالات والشعارات العقائدية من جانب ، وثقافة الانجازات ومؤشراتها الرقمية من جانب اخر . فقد مرت الصين الشعبية في العقود الستة من عمرها بحقبتين مختلفتين نوعاً ، من حيث العوامل والنتائج . فقد اتسمت حقبة قيادة الزعيم الراحل ماوتسه تونغ ( 1949 – 1976 ) بهيمنة النهج العقائدي الشعاراتي والنزعة الثورية التي ترى في الاستعمار والراسمالية " نمراً من ورق " بمستطاع الارادة الثورية للشعوب الاجهاز عليها وتصفيتها . وقد عاشت الصين خلال تلك الحقبة العقائدية في ظل ما سمي " بالثورة الثقافية " توتراً اجتماعياً واقتصادياً ، بلغ حد المجاعات المأساوية . ولكن بعد انحسار تلك الحقبة ، طفق الزعماء الصينيون الجدد يسيرون على نهج برغماتي ، منخرطين في عمليات تنموية عملاقة ، وصاروا يتحدثون بلغة الانجازات الرقمية ، واليكم عينات منها :

1- تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي للسنوات 1978 – 1987 ، ثم عاد ليتضاعف ثانية سنة 1996 . وهي وتائر نمو مبهرة ، لم تشهد لها مثيلاً ، اي من البلدان الرأسمالية والاشتراكية عبر تأريخها ( بأستثناء البلدان النفطية ) .
2- كانت اللحوم تمثل 5% من غذاء الصينيين سنة 1978 ، اصبحت في سنة 2005 تمثل 25% .
3- كانت في مدينة شنغهاي 15 ناطحة سحاب سنة 1978 ، قفز العدد الى 3780 ناطحة سحاب سنة 2006 ( اي 252 مرة ) . ويتجاوز هذا العدد ناطحات السحاب في شيكاغو ولوس انجيلوس مجتمعتين .
4- سنة 1989 بلغ طول الطرق السريعة ( اوتوستراد ) 168 ميلاً . قفز هذا الرقم الى 21500 ميلاً سنة 2005 ( اي زيادة بحوالي 128 مرة ) .
5- اصبحت الصين خلال العقد الماضي ثالث اضخم سوق للسلع الترفيهية في العالم ، بعد اليابان والولايات المتحدة الامريكية .
6- تصدر الصين خلال العقد الاخير زوجاً من كل ثلاثة ازواج احذية في العالم (9)

اهدف من وراء استعراض الانجازات الرقمية اعلاه ، عقد المقارنة بين الحقبتين

(العقائدية والتنموية ) التي مرت بهما الصين المعاصرة . وكيف ان المؤشرات التنموية العملاقة تغني النظام السياسي عن الشعارات العقائدية الطنانة . فالبناء يفصح عن نفسه بلغة الارقام ، اما الخطاب العقائدي فتهيمن عليه لغة الشعارات العائمة . وهو ما دأب عليه الخطاب السياسي العراقي خلال العقود الاخيرة : برامج عقائدية عائمة لا ترسو على ارضية رقمية ، يمكن في ضوءها اخضاع اداء الحكومات للقياس والتقييم .

تعاقب على سدّة الحكم بعد 9 نيسان 2003 ثلاث حكومات ، قامت برامجها على اربعة اهداف معلنة : تصفية الارهاب ، والتصدي للفساد المالي والاداري ، ومعالجة البطالة ، وتحسين الخدمات . ومن الصعب على الشعب تقييم اداء تلك الحكومات في ضوء تلك الاهداف العائمة . فالهدف ان لم يكتسب بعداً عددياً ، لا يعود هدفاً علمياً ، انما هو اقرب الى الشعار والطموح والتطلع .

ان في مقدمة مؤشرات الديموقراطية الحقيقية ، محاسبة الناس لحكومتها حول تحقيق الاهداف التي قطعتها على نفسها في برامجها المعلنة . ولهذا نجد ان الارقام هي اكثر ما يؤرق الحاكم في النظام الديموقراطي ، لانها تمثل بيانات قاطعة تخضع فاعليه ادائه للتقييم . وهو ما جعل الحكام في بلداننا يراوغون في الاهداف الرقمية ، ويميلون الى البرامج والاهداف العائمة ، التي تترك لهم هامشاً واسعاً للمناورة والزوغان في حيّز التطبيق . ومما يسترعي الانتباه ان الحكومات بعد 9 نيسان 2003 كانت تماطل - ولا تزال - في تقديم الحساب الختامي للموازنة العامة الى البرلمان . وهو ما يعد انتهاكاً لواحد من اهم مباديء تنفيذ الموازنة العامة للدولة .

نقول ، هذه معلومة يعتد بها ، وتلك لا يعتد بها : بمعنى انها تستحق الاعتبار ، يركن او لا يركن الى صدقيتها . " اعتد " مشتق من الفعل عدّ ، بمعنى اخضاع الشيء للعد والحساب والاحصاء . وخلافه لا يركن الى صحة المعلومة وصدقيتها(10) .

اذا اراد الرأي العام ان يحاسب الحكومة ، فوسيلته الناجحة الى ذلك هي الارقام . ومطالبة الحكومة باهداف رقمية تتيح المقارنة بين المستهدف على الورق ، والمتحقق على ارض الواقع . فحين تعلن الحكومة عن برنامج طموح للاسكان ، عليها ان تحدد عدد الوحدات السكنية المستهدف بناؤها في كل سنة . فان حققت الهدف او تجاوزته ، فذلك دليل على فاعلية ادائها ، وان اخفقت تحاسب على اخفاقها . وكذلك الحال مع امين بغداد او اية محافظة اخرى ، يترتب عليه ان يحدد ارقاماً لوعوده : عدد الامتار المربعة المستهف تبليطها او اكساؤها ، طول شبكة الماء والمجاري ، المساحات الخضراء المستهدف اقامتها .. وما شابه . وخلافه ستكون وعوده مجانية يسهل اطلاقها ، ولكن لا

معيار في متابعة تنفيذها . ان نظاماً لا يحاسب فيه الناس المسؤليين ، لا يعدّ ديموقراطياً .

شاع في التداول خلال السنوات الاخيرة اصطلاح " الشفافية " واصبح صنو الديموقراطية . ولا غرابة في ذلك فهي واحدة من اهم تجلياتها . والشفافية : مصدر صناعي يدل على اتاحة المعلومات والبيانات عما يجري في اروقة الدوائر والمؤسسات ، من دون تكتم او تضبيب ، ما ييسر للرأي العام الاطلاع على مجريات الامور ، ويتيح له في ضوءها تقييم اداء دوائر ومؤسسات الدولة . والجدير بالذكر ان الشفافية لا معنى لها بغياب من يروم الاستشفاف والوقوف على حقائق الاشياء . وعلى هذا النحو تتجلى اهمية الثقافة الرقمية بوصفها احد مؤشرات نضج الرأي العام ، واهليته لاصدار الاحكام الموضوعية والصحيحة ، استناداً الى ما تتيحه له الشفافية من حقائق وبيانات .

**5- الارقام لا تنطق بل تستنطق**

الرقم بذاته معطى جامد لا حياة فيه ، مثل الحجر الذي لا قيمة له ان لم يوضع في محله المناسب . فليست العبرة في زحم المادة المكتوبة بفيض من الجداول والارقام ، ان لم يكن لكل منها وظيفة ودلالة محددة ، تخدم اغراض المادة : توضح فرضية او تدقق في صدقيتها ، او تساعد في البرهان عليها . عندها يمثل الرقم الحجة البيّنة الفاصلة .

وتتجلى قيمة الارقام حين تعالج احصائيا ، فهي بذاتها مادة خام Raw material . والمادة الخام غالباً ما تكون فجّة وغير جديرة بالاستخدام ، ما لم تعالج وتعامل لتستخلص منها ( بقدر تعلق الامر بالارقام ) القيَم النسبية والمتوسطة ، والمعدلات وجداول التكرار ، ومعاملات الارتباط بين الظواهر ... وغيرها .

لقد قطعت الابحاث الاجتماعية والاقتصادية في بلدان العالم المتقدم شوطاً بعيداً في توظيف التقنيات الاحصائية لمعالجة المشكلات . وغادرت طور توصيف الظاهرة او المشكلة ، الى طور تفكيكها وتحليلها الى عناصرها الاولية ، على سبيل اعادة تركيبها على نحو يحسّن من اداء المنظومة المعنية .

ويحيلنا هذا الى موضوعة المنظومة ( System ) وضعف حضورها في وعينا : تعاملاً وتحليلاً وتقييماً ، واصلاحاً . ان واحدة من اخطر اشكاليات وعينا السياسي حكمنا على المنظومة السياسية بدلالة واحدة من عناصرها . ويخيّل الينا - على اساس ذلك - ان التصدي لهذا العنصر يكفل اصلاح المنظومة بكاملها . ويفوتنا ان فساد هذا العنصر لا يحدث من تلقاء ذاته انما بسبب خلل في اداء المنظومة ، ما يستوجب تفكيكها الى عناصرها (متغيراتها) . والوقوف على مواطن الخلل في ادائها ، على سبيل اصلاحه والارتقاء باداء المنظومة الى مصاف اعلى .(11)

لنأخذ على سبيل المثال منظومة خدمة الموبايل التي تتكون من ثلاث شركات هي : عراقنا ، واسيا سيل ، واثير . واستشهد بهذه المنظومة لانها تمثل اكبر قطاع خدمي شهده العراق المعاصر ، من حيث عدد المشتركين الذين بلغ زهاء 19000000 مشترك (12) ، ولتزايد شكاوى المشتركين من خدمات الموبايل التي تتمثل في : رداءة التوصيل ، والمغالاة في الفواتير وعدم استجابة مكاتب الشكاوى لنداءات المشتركين . ما حدا بمجلة " تواصل " (13) التي تصدرها هيئة الاعلام والاتصالات ، الى استحداث زاوية تحت عنوان " صوت المستهلك " ما يشي ان الهيئة تؤهل نفسها لتأدية وظائف جمعيات حماية المستهلك التي تسجل غياباً ملحوظاً في العراق .

ما يؤاخذ على هذه الزاوية قصور المؤشرات التي توظفها . لان البيانات لم تخضع للمعالجة الاحصائية . فقد اكتفت بمؤشر واحد وهو : الحصة النسبية لعدد الشكاوى لكل من شركات الموبايل الثلاث . وهو مؤشر ناقص لانه لا يقدم القيم المطلقة ( عدد الشكاوى ) ، كما انه لا يعقد المقارنة بين عدد الشكاوى وعدد المشتركين في كل من الشركات الثلاث . فضلاً عن انه لم يقسم الشكاوى حسب انواعها ، اذ تختلف مضامينها ودلالاتها حسب نوع الشكوى . فرداءة التوصيل تعود الى اسباب فنية مثل : تحميل الشبكة اكثر مما تتحمل ، او قصور في عدد ابراجها .. وما شابه . وعدم الاستجابة لنداءاتالمشتركين قد يعود الى كثرة عددها ، او قلة عدد الموظفين المستقبلين للشكاوى ، او عدم اكتراثهم بنداءات وشكاوى المشتركين . اما المغالاة في الفواتير ، والتي تتمثل في الاستقطاع من رصيد المشترك من دون ان يكون قد استخدم الشبكة ، فهو مؤشر خطير ينمّ ( ان صح ) عن سوء نوايا الشركة المعنية ونزعتها في ابتزاز المستهلك ، ما يتطلب المراقبة والمتابعة والمحاسبة . كما ان بيانات شهر واحد لا تقدم صورة واضحة ومتكاملة عن اداء الشركة المعنية ، فقد تواجه الشركة متاعب فنية في ذلك الشهر . لهذا ينبغي ان تكملها النتائج المتراكمة للاشهر السابقة . وان تعقد المقارنة بين الفترة المعنية للسنة الجارية مع السنة التي سبقتها . كما يمكن استخراج معامل ارتباط بين الزيادة في عدد الشكاوى والزيادة في عدد المشتركين .

وبهذا المعنى نقول ان الارقام بذاتها لا تنطق ، قبل ان يتولى الباحث معالجتها احصائياً ، وصولاً الى المؤشرات التي يحتاجها في تحليل المشكلة . وبهذا المعنى يصار الى استنطاق الارقام والبيانات .

**6- البعد العددي يفرض نفسه**

لم تكن عهود الاستبداد التي مر بها العراق تتحسب في الوعود الرقمية التي تطلقها ، لانها لم تقم وزناً للرأي العام حين تنكث بتلك الوعود ، اذ لم يكن للرأي العام حضور في قاموسها السياسي . وكان ثمة حدث دائماً يبرر نكوث الحكومة عن وعودها . فبعد

الاعلان عن التوجهات الطموحة للخطة الخمسية 1981 – 1985 ، جاء اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، ليقلب الموازين الاقتصادية والمالية رأساً على عقب . اذ تحول العراق من دولة دائنة يتوفر على فوائض مالية لا يستهان بها الى دولة مدينة . وحدث ذلك خلال سنتين من اندلاع الحرب . وتوخت الموازنة العامة لسنة 1990 التخفيف من بعض الاثار الاقتصادية والمالية لتلك الحرب ، بيد ان غزو العراق للكويت في آب 1990 ، اجبر السلطات المالية على اعادة النظر باهداف تلك الموازنة ، باتجاه تقليص تخصيصاتها بنسب عالية .

وبعد 9 نيسان 2003 لم تشهد الموازنات العامة للسنوات : 2005 و 2006 و 2007 مناقشات تذكر في مجلس النوّاب . بيد انه ومنذ الموازنة العامة لسنة 2008 بدأت هذه الوثيقة الخطيرة تحظى بمناقشات جادة في مجلس النوّاب ، وبقدر تعلق الامر بتوزيع تخصيصات الموازنة . وبسبب الخلافات التي استعرت حولها لم يصادق عليها الا في نهاية شباط 2008 ( اي بتأخر شهرين ) . اما مناقشة الموازنة العامة لسنة 2009 فقد تواصلت حتى مطلع نيسان 2009 .

وجهت انتقادات حادة لمجلس النواب على تأخره في اقرار الموازنة العامة ، لان التأخير انعكس سلباً على عمل الاجهزة التنفيذية بسبب التأخر في اطلاق التخصيصات . بيد ان هذه الظاهرة السلبية اشرت من جانب آخر منحى جديداً للكتل النيابية ، يشفّ عن زيادة اهتمامها بالارقام ، وما تعبر عنه من دلالات تحمل تباشير تحول من السجالات السياسية الشعاراتية والعقائدية ، الى اهتمام بالانجازات الرقمية وما تحمله من دلالات .

كما وتجلت معركة الارقام بوضوح في خضمّ الخلافات التي استعرت لدى مناقشة قانون الانتخابات النيابية لسنة 2010 . فراحت الكتل السياسية تحسب عدد المقاعد التي ستحصدها في مجلس النواب في حالة تطبيق هذا المبدأ الانتخابي او ذاك . دعت الكتل الكبيرة والمتنفذة الى اعتماد مبدأ الدوائر المتعددة ، لانه يضمن لها مقاعد اكثر على حساب الكتل الصغيرة فقد نادت باعتماد الدائرة الواحدة ، لانه يؤمن لها الحصول على مقاعد على المستوى الوطني . وهو ما ينطبق على الاقليات الدينية والاثنية . وهذا ينطبق ايضاً على التطبيقات المختلفة لقاعدة العتبة الانتخابية ، وتوزيع المقاعد الشاغرة .

وخلاصة القول ان الوصول الى السلطة لم يعد يتحقق بواسطة الدبابة وبيان رقم (1) ، بل بموجب موازين القوى السياسية وحساباتها الرقمية.

ان النظام الديموقراطي وقواعد تداول السلطة تملي على التكتلات والاحزاب السياسية التي تتطلع الى السلطة ، ان تلوذ بالارقام والحساب والاحصاء . ولا استبعد ان بعضها بات يستعين بذوي الخبرة في الفنون العددية .

## 7- توصيات بدلالة الاستنتاجات

1. حاولت الورقة تسليط الضوء على اشكالية بنيوية تعانيها الثقافة العراقية المعاصرة ، تمثلت في ضعف الاهتمام بالبعد العددي في تقييم الاشياء والظواهر ، ما عوّم دلالات الاحكام المستخلصة التي يفترض بها ان تشفَ عن جوهر الظاهرة وماهيتها . لان الظواهر الطبيعية والاجتماعية تمثل فلسفياً وحدة لبعدي الكمّ والكيّف ، ولا وجود لاحدهما من دون الاخر .
2. ينبئنا علم التأريخ ان العلوم العددية قد شهدت تفتحاً ملحوظاً في حلقات البناء الحضاري لبلاد ما بين النهرين ، انتهاءاً بالحضارة العباسية . ولكن مع سقوط بغداد على ايدي المغول سنة 1258 شهدت بلاد ما بين النهرين انقطاعاً حضارياً استمر زهاء سبعة قرون ، ورافقه انحساراً دراماتيكياً في العلوم كافة ، وفي مقدمتها العلوم العددية التي تمثل شرطاً للازدهار الحضاري .
3. واذا لم يرث العراق المعاصر عن القرون السالفة حركة علمية ، تصدرت المشهد الفكري روافد الثقافة العقائدية التي اتسمت بالاغتراب الايديولوجي Ideological Alienation (14) . الذي قام على محاولة التطبيق القسري للمنظومات الايديولوجية على بيئة اجتماعية غير مؤهلة تأريخياً لاستضافتها وتقبلها . وهو ما جعل المشهد الثقافي يعجّ بالسجال العقائدي ، خلاف الحوار العلمي الذي تتطلبه عملية البناء .
4. ان ما آل المشروع السياسي العراقي من انهيار سريع ومريع في 9 نيسان 2003 ، يؤكد حقيقة ان عوامل البناء كانت اضعف بكثير من عوامل الهدم والتقويض ، والذي تمثل في انقسام المجتمع العراقي على نفسه . ان عوامل البناء توّحد المجتمع ، بينما تعمل عوامل الهدم على تشظيه . ولا تزدهر العلوم في ظل التشظي المجتمعي ، وقرينه السجال العقائدي الذي يتوخى التغالب على السلطة ، وليس الوصول الى الحقائق العلمية . وفي كنف الاجواء الساخنة تنحسر الرؤية الموضوعية ببعديها الكمّي والكيّفي ( العددي والنوعي ) .
5. تقدر الاموال التي تدفقت على العراق بعد 9 نيسان 2003 بما يربو على 300 مليار دولار . بيد ان الانجازات الفعلية التي حظي بها العراقيون لا تكاد تذكر قياساً الى تلك المبالغ الطائلة المؤهلة لانتشال عدد من البلدان الفقيرة من وهدة الفقر . من الواضح ان معظم تلك الاموال قد تسرب الى قنوات الفساد المالي . ومن البديهي ان تتصرف الجهات المستفيدة من هذا الفساد على نحو يشغل الناس بالشعارات العائمة التي لا يمكن ترجمتها الى انجازات ذات بعد عددي . بل وليس من مصلحتها ان تنمي الوعي الرقمي لدى الرأي العام ، لانها بذلك تكون قد زودته بادوات ادانتها .

6. في ضوء هذه الحقيقة لا نأمل على المدى المنظور ان تنهض الطواقم السياسة الحاكمة بتنمية الوعي الرقمي لدى الناس . ولهذا بات من المهام الوطنية والمعرفية لرجال العلم من اساتذة وباحثين ان ينهضوا بهذه المهمة ، فيخضعوا الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتحليل الرقمي مستخدمين ما يتوفرون عليه من تقنيات واساليب احصائية . وان لا يجاروا فيما يكتبون وينشرون الطواقم السياسية التي تنحوا الى تغليب لغة الاحكام العائمة التي لا ترسوا على ارضية عددية .

**الهوامش**

1. جريدة النهضة ، بغداد العدد 27 في 6 ايلول 2003 .
2. مقدمة ابن خلدون ، دار القلم ، بيروت ( التأريخ بلا ) ص 380 – 383 .
3. المعجم الوسيط ، اسطنبول 1989 ص 298 .
4. حضارة العراق ، الجزء الثاني بغداد 1985 الفصل الثامن / المبحث الثالث : الرياضيات والفلك ، بقلم د. فاروق ناصر الراوي ص 296 – 316 .
5. الايات التي جاء بها العدّ والاحصاء في سور القران الكريم : الجن 24 و 28 ، المجادلة 6 ، مريم 84 و94 ، ياسين 12 ، النبأ 29 ، المزمل 20 ، ابراهيم 34 ، النمل 18 ، الطلاق 1 ، الكهف 1 و 12 ، يونس 5 ، الاسراء 12 والمؤمنون 112 .
6. ا . م د . محمد قيس العاني ، الاحتباس الحراري بين البيئة والايمان ، جريدة " صروح " الشهرية التي تصدرها جامعة الانبار ، العدد الثامن ، تشرين الاول 2009 .
7. عمرو خالد ، قراءة جديدة ورؤية في قصص الانبياء ( الطبعة الخامسة ، بيروت 2008 ص 135 .
8. ابن خلدون ( مصدر سابق ) ص383 و 385 .
9. روبين ميريديث Robyn Meredith ، الفيل والتنين ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، العدد 359 الكويت يناير 2009 .
10. مقالنا : ما يعتد وما لا يعتد به ، مجلة " تواصل " بغداد العدد 3 تشرين اول 2006 ص4
11. كتابنا : مقتربات الى المشروع السياسي العراقي 1921 – 2003 ، بغداد 2005 ص 6 – 8 .
12. لقاء صحفي مع السيد فاروق مصطفى رسول ، رئيس مجلس ادارة اسياسيل جريدة المدى العدد 1656 في 16 / 11 / 2009 .

13. " تواصل " مجلة دورية تصدرها شهرياً منذ سنة 2006 هيئة الاعلام والاتصالات .

14- A dictionary of philosophy , Edited by : M. Rosental and P.Yudin Mockow 1967 P.16